شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

اقتراح برسم المالكي

شهدت بغداد خلال الأيام القليلة الماضية، وبالذات أمس، وضعاً صحّ معه ترديد المثل القائل: "عادت حليمة (أو ريمة) الى عادتها القديمة". وحليمة (أو ريمة) هنا هي الأجهزة الأمنية التي رجعت بنا القهقرى الى ما كنّا عليه قبل انعقاد القمة العربية الأخيرة في عاصمتنا.

غداة انتهاء القمة وعد القادة الأمنيون كلمة بالتخفيف كثيراً من الإجراءات الأمنية ورفع أكثر من خمسين في المئة من نقاط التفتيش والجدران العازلة. وبالفعل شهدنا انفراجات ملموسة على هذا الصعيد على مدى ثلاثة أشهر وأكثر.

واضح ان النكوص الى المربع الأول في هذا المجال جاء بعد سلسلة العمليات الارهابية التي حدثت في الاسابيع الأخيرة. لكن هل هذا الإجراء صحيح؟ .. تشديد التفتيش في السيطرات كان قائماً على مدى سنوات ولم تتوقف التفجيرات والهجمات الارهابية. جزء من هذا يرجع الى ان نظام التفتيش القائم على الأجهزة التي ثبت انها أشتريت في صفقة فاسدة هو نظام غير ناجح بدليل ان التفجيرات والهجمات الارهابية لم تتوقف.

السبب الأكبر والأخطر في استمرار تمكن الارهابيين من العمل بحرية لابد أن يرجع الى شيء آخر .. الى النظام الأمني برمته .. الى القيادات الأمنية .. الى الفساد في الأجهزة الأمنية... وهذا كله ناجم عن تلوث المؤسسة الامنية بلوثة المحاصصات الطائفية والحزبية.. بصراحة، مؤسساتنا العسكرية والأمنية ليست سليمة من هذا الوباء الضارب أطنابه في دولتنا.

يعزو بعض أعضاء السلك السياسي في بلدنا حرص رئيس الوزراء على الهيمنة على المؤسسة العسكرية والأمنية الى انه ظل لحقبة طويلة ممسكاً بملف الأمن في حزبه (الدعوة الإسلامية) ما جعله يعيش دائماً، حتى الآن، تحت هاجس المؤامرة من الآخرين، كما يقال داخل السلك السياسي.

بالطبع ليس الأمن وحده فاشل في بلادنا، فدولتنا فاشلة على الصعد كلها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ليس زعماً أو تخرصاً منّا نحن الذين يُصنّفنا بعض المحيطين برئيس الوزراء على اننا معارضون، فهو أيضاً حكم منظمات دولية معتبرة لم تزل تصنفنا في خانة الدول الأكثر فشلاً.

السيد نوري المالكي المستحوذ على ملف الأمن لم يتبق له من ولايته الحالية سوى سنة ونصف السنة أو أقل. وهو في هذه الولاية لم يحقق إنجازاً في أي ميدان من الميادين يستطيع أن يتقدم به الى الانتخابات المقبلة اذا ما قرر الترشح لولاية ثالثة أو يحتفظ به للتاريخ والذكرى مثلما احتفظ التاريخ للحقبة الملكية بانجازات التعليم والتمدن ومجلس الاعمار ، ولحقبة عبد الكريم قاسم القصيرة جداً بانجازات مدينة الثورة وقانون رقم ٨٠ وقانون الإصلاح الزراعي وقانون الاحوال المدنية ... الخ.

أصحاب المالكي يتفاخرون دائماً ب"صولة الفرسان" في البصرة .. كان عملاً جيداً ولا شك، لكن تبيّن أخيراً ان النصر فيها كان بفضل القوات الأميركية التي لو لم تتدخل لتحولت الصولة الى كارثة .. هذا ما كشفته خبيرة عسكرية بريطانية كبيرة كانت تعمل مع القوات الأميركية. أما الانسحاب الأميركي، فليس إنجازاً لأحد لأن الاميركيين كانوا قد أعلنوا منذ البداية انهم لم يجيئوا ليبقوا، ولو كان الذين تولوا السلطة في بلادنا قد عملوا بالهوية الوطنية لا بالهوية الطائفية والقومية لتحقق الانسحاب الاميركي قبل أوانه بسنوات، ولتجنب العراق هذا الخراب المتواصل والشعب العراقي هذه المعاناة اليومية المتفاقمة.

لم يتبق للسيد المالكي سوى سنة ونصف السنة. اقترح عليه أن يترك الآن الملف الأمني لغيره وأن يركز على ملف آخر، كالكهرباء أو الزراعة أو الصناعة أو البطالة أو التعليم أو الصحة، ليحقق إنجازاً معتبراً ويترك أثراً يبقى على مرّ السنين كآثار الحقبة الملكية أو حقبة قاسم.

رائد فهمي: آلية اختيار أعضاء المفوضية تكريس للطائفية

الشيوعي والعراقية يحذّران من تأخير قانون انتخابات مجالس المحافظات

□ بغداد /المدى

انتخابات سابقة.. (أرشيف)

استنكر الحزب الشيوعي،الاحد، إصرار الكتل المتنفذة على اعتماد نهج المحاصصة الطائفية – الاثنية أساسا لتشكيل المجلس الجديد لمفوضية الانتخابات، معتبرا أن ذلك يرسخ مصادرة استقلالية المفوضية، ويثير الشكوك حول نزاهة أي انتخابات مقبلة.

فيما حذر النائب عن القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي من تأخير إقرار قانون مجالس المحافظات، مؤكدا أن تأخيره سيكون له تداعيات سلبية على موعد إجراء الانتخابات المقررة مطلع العام المقبل.

وكان ٧ الاف شخص تقدموا لشغل عضوية مجلس المفوضين فاعتمدت لجنة الخبراء النيابية المكلفة بتشكيل مفوضية الانتخابات نهاية حزيران (يونيو) الماضي آلية تم خلالها قبول ٦٠ مرشحا يجري اختيار اعضاء مجلس المفوضين التسعة من بينهم.

وقال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي رائد فهمي لـ"اكانيوز" ان "ما يجري تداوله في كواليس مجلس النواب بشان عدد أعضاء مجلس مفوضية الانتخابات، وآلية اختيارهم، إنما هو تكريس لنهج المحاصصة الطائفية، التي هي منبع الأزمات والبلاء الذي أدى إلى تراجع أحوال البلاد"،موضحاً ان "الحديث يجري عن إعادة تشكيل المجلس لتكون ٤ مقاعد فيه من حصة التحالف الوطني، ومقعدان من حصة التحالف الكردستاني، ومقعدان للقائمة العراقية، ومقعد واحد للأقليات".

لكن رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحالية فرج الحيدري كان قد نفى أمس في تصريحه لـ(آكانيوز)، ان تكون هناك خلافات سياسية ورغبات محاصصية وراء عدم الاتفاق على اختيار مجلس جديد للمفوضية العراقية العليا للانتخابات، مبينا ان مشاركة جميع اطياف الشعب العراقي في مجلس المفوضية امر نص عليه القانون.

واستطرد فهمي بالقول انه "وفقا لهذا التقسيم المحاصصاتي، فان استقبال استمارات المتقدمين للترشح لمجلس المفوضية الجديد، من قبل لجنة الخبراء البرلمانية، كان عبثاً في عبث، ومجرد ضحك على الذقون"... مضيفا أن "طبخة مجلس المفوضية الجديد كانت كما يبدو جاهزة في كواليس مجلس النواب، بعيداً تماما عن معايير الكفاءة والنزاهة".

وأوضح أن "التمسك بهذا التوجه الخطر سيشكل عقبة كأداء أمام أي مسعى حقيقي لإصلاح العملية السياسية، وأي جهد جاد لبناء دولة المواطنة والمؤسسات والقانون".

وأشار إلى أن "المجلس الحالي لمفوضية الانتخابات، الذي مدد له أمس عشرة أيام أخرى، كان هو نفسه قد تشكل وفق نهج المحاصصة، الأمر الذي ترك آثاره السيئة المعروفة على سير العمليات الانتخابية الماضية، وسيؤثر سلبا من جديد إذا ما أعيد ارتكاب الخطأ الفادح".

وكان مجلس النواب العراقي قد قرر في جلسته التي عقدت السبت الماضي ، تمديد عمل مفوضية الانتخابات الحالية لمدة عشرة ايام، ابتداء من أمس الاحد.

ودعا رائد فهمي مجلس النواب إلى عدم الموافقة على التركيبة المحاصصية الجديدة لمجلس مفوضية الانتخابات، والى التمسك بآلية اختيار أعضاء المجلس وفق معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة، والتي لا يمكن من دونها ضمان استقلالية مفوضية الانتخابات بالفعل وليس بالقول المجرد.

فيما قال النائب عن العراقية عبد ذياب العجيلي في بيان تلقت "المدى"، نسخة منه، إن "تأخير إقرار قانون مجالس المحافظات سيكون له تداعيات سلبية على موعد إجراء الانتخابات المقررة مطلع العام المقبل"، مرجحا أن "تتم تسوية جميع الخلافات الأسبوع الحالي تمهيدا لإقرار القانون".

وأضاف العجيلي أن "الخلاف الرئيس بشأن مسودة القانون كان يتعلق بتوزيع المتبقي من المقاعد الانتخابية"، مبينا أن "اللجنة طالبت بتوزيع هذه المقاعد على جميع القوى السياسية المشاركة في الانتخابات، فيما كانت الكتل الكبيرة تصر على توزيعها على الفائزين فقط واستثناء الخاسرين".

وطالب العجيلي بـ"مراجعة البند المتعلق بتوزيع المقاعد المتبقية على القوى الخاسرة"، مؤكدا أن ائتلافه "مع هذه الخطوة، لكن شريطة حصول المرشح على أكثر من نصف القاسم الانتخابي على أقل تقدير للحصول على مقعد".

الى ذلك أكد النائب عن القائمة العراقيةجوادالبولانيعلىضرورة أن يحقق قانون الانتخابات العدالة الاجتماعية، محذرا من تعرض النظام الديمقراطي في العراق إلى مخاطر جمة في حال اعتماد قانون يتسبب بهدر الأصوات.

وقال البولاني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قانون الانتخابات يجب أن يحقق العدالة الاجتماعية ويزيد من استقرار العملية السياسية برمتها ويدفع نحو تطبيق الديمقراطية بشكل متزن".

وحذر البولاني "من تعرض النظام الديمقراطي في العراق إلى مخاطر جمة في حال اعتماد قانون يتسبب بهدر الأصوات".

وكان نواب يمثلون كتلا سياسية مختلفة بمجلس النواب طالبوا، في (٢٥ تموز الحالي)، بتطبيق قرار المحكمة الاتحادية في اعتماد مبدأ الباقي الأقوى بقانون الانتخابات، معتبرين أن عدم تطبيق هذا المبدأ سيقود لمخالفات واضحة، فيما اتهموا الكتل الكبيرة بـ"معارضة" هذا التوجه.

وكانت كتلة الفضيلة في مجلس النواب طالبت، في (٢٣ حزيران ٢٠١٢)، بتعديل القانون الانتخابي في العراق، مؤكدة أن هذا التعديل إذا ما اتخذ فانه سينسجم مع قرار المحكمة الاتحادية ويعتبر خطوة في طريق الإصلاح السياسي، فيما طالبت بتوزيع المقاعد وفق مبدأ الباقي الأقوى ومنحها للقوائم التي حصلت على أعلى نسبة من قيمة القاسم الانتخابي.

وقرر مجلس الوزراء العراقي (٢ أيار ٢٠١٢)، الموافقة على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي وإحالته إلى مجلس النواب.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في (٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن الانتهاء من المسودة النهائية لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي، مؤكدة قرب إحالتها إلى مجلس النواب للتصويت عليه، وأشارت إلى أنه من المؤمل إجراء الانتخابات العام المقبل.

يذكر أن انتخابات مجالس المحافظات جرت سنة ٢٠٠٩ في جميع أنحاء العراق باستثناء كركوك وإقليم كردستان.

إصابة قائد التدخل السريع وهجوم على مركز شرطة الكرمة

البرلمان يشكل لجنتين للوقوف على الوضع الأمني في ديالى

□ بغداد- محافظات / المدى

اعلن نواب عن محافظة ديالى، امس الأحد، أن البرلمان شكل لجنتين لمناقشة الوضع الأمني والاعتقالات في ديالى ومتابعة القضية مع القيادة العامة للقوات المسلحة، وأوضحوا أن اللجنة تضم تسعة نواب من لجنتي الأمن والدفاع وحقوق الإنسان. فيما اكد مصدر في شرطة الانبار امس مقتل واصابة سبعة عناصر بهجوم مسلح على مركزهم في شرق الفلوجة ،واصابة قائد قوة التدخل السريع في الكرمة وقتل اثنان من أفراد حمايته بانفجار سيارة مفخخة في الفلوجة.

وقال النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي خلال مؤتمر صحافي لنواب عن محافظة ديالى عقد بمبنى البرلمان وحضرته "المدى" ، إن "اجتماعا طارئا عقد برئاسة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وضم لجنتي الأمن والدفاع وحقوق الإنسان ونواب عن ديالى لمناقشة الوضع الأمني والاعتقالات العشوائية في المحافظة".

وأضاف الخالدي وهو نائب عن ديالى أن "الاجتماع شهد تشكيل لجنتين الأولى مؤلفة من تسعة نواب ثلاثة منهم في لجنة الأمن والدفاع وثلاثة من حقوق الإنسان وثلاثة نواب من محافظة ديالى"، مؤكدا أن "اللجنة ستزور خلال سبعة أيام محافظة ديالى".

وتابع الخالدي أن "المجتمعين اتفقوا على تشكيل لجنة ثانية لمتابعة الموضوع مع القيادة العامة للقوات المسلحة ووضع حد للاعتقالات العشوائية ومراجعة الخطط الأمنية".

من جانبه أشار النائب عن محافظة ديالى رعد الدهلكي إلى أن "هناك تطور نوعي في الهجمات التي تحدث في ديالى، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد كبير من المواطنين".

وعزا الدهلكي سبب التدهور الأمني في المحافظة إلى "الأزمة السياسية وما يجري في المنطقة من تداعيات"، مؤكدا أن "اللجنة الثانية ستتابع الموضوع وستقدم تقريرها إلى مجلس النواب خلال شهر من المباشرة بمهامها".

وكان محافظ ديالى اعتبر، امس الاحد ، (٢٩ تموز الحالي) منطقة الحديد شمال غرب بعقوبة، منطقة منكوبة لسوء وضعها الأمني، داعيا الدوائر الحكومية إلى إعادة الخدمات الأساسية لها خلال ٤٨ ساعة، فيما شكل لجانا لحسم قضايا المعتقلين فيها على وجه السرعة.

فيما اعتبرت النائبة في القائمة العراقية عن محافظة ديالى ناهدة الدايني، السبت،(٢٨ تموز الحالي)، أن الإجراءات الأمنية المشددة في مراكز المدن داخل المحافظة تسببت في بروز الكساد الاقتصادي، داعية الأجهزة الأمنية إلى اتخاذ إجراءات أكثر مرونة لتجنب قطع أرزاق المواطنين.

وقتل عنصران من الشرطة وجنديان وضابط برتبة ملازم أول وستة مسلحين فيما أصيب ثلاثة من الشرطة باشتباكات مسلحة في منطقة الحديد (١٠ كم شمال غرب بعقوبة) في ٢٦ تموز الجاري، فيما اعتقل ٣٨ مطلوباً بتهمة "الإرهاب" على خلفية الاشتباكات، فيما أكد مجلس محافظة ديالى، الجمعة، أن تنظيم القاعدة خسر وكراً استراتيجياً شمال غرب بعقوبة عقب "عملية نوعية" شنتها الأجهزة الأمنية، فيما دعا إلى تكاتف الجهود لمواجهة خطر الإرهاب في المناطق كافة.

كما اعتبرت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى، امس الاحد ،(٢٩ تموز الحالي)، أن الأحداث الأمنية التي شهدتها منطقة الحديد شمال غرب بعقوبة كشفت عن مخطط للقاعدة لإنشاء "إمارة نائمة" هناك، فيما حذرت من تطبيق أسلوب القاعدة الجديد في مناطق أخرى من البلاد.

يذكر أن قيادة عمليات ديالى أعلنت في، الثامن من تموز الحالي، عن المباشرة بتطبيق خطة منظمة لتفعيل اطر التعاون المباشر بين المواطن والأجهزة الأمنية في المناطق التي تشهد تكرار الخروق الأمنية، مؤكدة أن الخطة تعد بمثابة خارطة طريق جديدة لمواجهة التنظيمات المسلحة والقضاء عليها.

وقال مصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مسلحين مجهولين هاجموا، مركز شرطة الرشاد في منطقة الحلابسة بناحية الكرمة شرق الفلوجة، مما أسفر عن مقتل شرطيين وإصابة خمسة آخرين"، مبينا أن "المسلحين تمكنوا من الفرار عقب تنفيذهم الهجوم".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة من الشرطة طوقت المكان، ونقلت المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، والقتيلين للطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثاً عن منفذي المهاجمين".

الى ذلك اكدت مصادر امنية في الانبار إن "سيارة مفخخة كانت مركونة على جانب الطريق في ناحية الكرمة، ، انفجرت، مستهدفة موكب قائد قوة التدخل السريع في الكرمة، مما أسفر عن إصابته بجروح بليغة ومقتل اثنين من أفراد حمايته".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة أمنية طوقت منطقة الحادث، ونقلت المصاب إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، والقتلى إلى دائرة الطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثا عن المنفذين".

يذكر أن محافظة الأنبار ، تشهد منذ فترة طويلة موجة من أعمال العنف، على الرغم من قيام القوات الأمنية العراقية بالعديد من الهجمات ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء عمليات الاغتيال المتزايدة، حيث تمكنت من قتل بعضهم، واعتقال عدد آخر.

سوريا تعيد إلى التداول شعار

"أم المعارك "

□ ترجمة المدى

استخدمت صحيفة سورية يوم السبت عنوانا عريضا للاعلان عن القتال الخطير الدائر للسيطرة على مدينة حلب ، حيث وصفت المعركة الدائرة بين الثوار و الجيش النظامي بانها "ام المعارك".

سبق ان استخدم صدام حسين هذه العبارة في بداية حرب الخليج، حيث خاطب الشعب العراقي في كانون الثاني ١٩٩١ ، اي قبل ايام من نهاية الانذار النهائي للانسحاب من الكويت او مواجهة الاجراءات التي ستتخذها الولايات المتحدة قائلا "ان المعركة التي تخوضونها اليوم هي ام المعارك جميعا ". هذا الشعار يعيد الى الذاكرة انتصارا للجيش العربي في القرن السابع على الفرس الساسانيين في معركة كانوا يرون انها المعركة النهائية . الا ان صدام أدخل هذا الشعار في قاموس التسعينات، فراح السياسيون ومذيعو التلفزيون و محررو الصحف يستخدمونه كعنوان يسود على كل العناوين . بعد ذلك راح ديك تشيني – وزير الدفاع الاميركي حينها – يسخر من اداء القوات العراقية امام القوات الاميركية في حرب الخليج قائلا " ان ام المعارك قد تحولت الى ام الهزائم" ، و بدأت وسائل الاعلام حينها تشير الى التحديثات التي اجراها قائد عاصفة الصحراء الجنرال نورمان شوارزكوف على انها " ام الايجازات" ، ثم تبع ذلك استخدامات مختلفة للشعار منها " ام الاستعراضات" و " ام الاحزاب" و " ام الالعاب" و " ام المونولوجات" .

عادت العبارة الى الظهور مرة اخرى في وقت الحرب قبل اشهر من حرب العراق ٢٠٠٣ ، عندما اختبرت الولايات المتحدة قنبلة المدفعية (مواب) حيث اطلقت عليها اسم " ام القنابل" .

على مدى السنوات صارت العبارة تستخدم في شتى المجالات :

– جرى احياء العبارة لوصف الانهيار المالي لعام ٢٠٠٨ و عمليات الانقاذ المصرفية التي تبعته، حيث قال السيناتور الاميركي ريتشارد شيلبي "هذه هي ام عمليات الانقاذ، و نحن لم نر نهايتها لحد الان".

– في العام الماضي قال الرئيس الباكستاني السابق بروبز مشرف بانه يفكر في المشاركة في سباق الرئاسة لعام ٢٠١٣ في " ام الانتخابات".

– في عام ٢٠١٠ تنبأ احد محامي دعاة حماية البيئة و العمال المصابين الذين يسعون الى مقاضاة شركة بريتش بتروليوم بسبب تسرب النفط في الخليج، قائلا " انها ستكون ام الدعاوى".

– المسرحية الهزلية التي انتجتها الممثلة جيسيكا البا قبل سنوات قليلة و التي سلطت الضوء على نجمة تويتر كيلي اوكسفورد، كانت تحمل عنوان " ام كل شيء".

لم يخترع صدام حسين هذه العبارة ، اذ تظهر في الانجيل – نسخة الملك جيمس – عبارة " ام الجميع" لتشير الى القدس وحواء، كما استخدمها الاب المؤسس بنيامين فرانكلين في تقويم بور ريتشارد لعام ١٧٥٥ من اجل التقليل من شراهة الاكل، حيث كتب يقول " المعدة الممتلئة هي ام الشرور".

■ عن: الاسيوشيتد برس

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون